

النعته السببي

قراءة ثانية لجذوره في القرآن والحديث والشعر

د. نجاة حسن عبد الله نولي^(*)

المقدمة :

إن أي بحث أو كتاب هو في بداية أمره فكرة تضيء في ذهن صاحبها، بفضل الله وكرمه، ثم همة تشحذها وتصقلها، وتؤلفها، حتى تصبح هاجساً يعمل في النفس، ثم لا يزال صاحبها ويعالجها في عقله، ويعمل فيها فكره، ويقلب فيها رأيه، وينعم فيها نظره، حتى تستقر في حدسه، وتختمر في نفسه، ثم تنبعث إلى الواقع، فتستوي على سوقها، وتؤتي أكلها. وقل لفت نظري وأنا أدرس موضوع النعته السببي ثلاثة أمور، كانت دوافع وأسباب كتابة هذا البحث.

وهذه الأمور هي:

- ١- أن بعض النحاة طالب بإلغاء مبحث النعته السببي، وأوله تأويلاً آخر، فأردت أن أحقق هذا الأمر.
- ٢- الخلاف المحتدم بين النحاة في الوصف المسند إلى السببي المجموع، أيكون مفرداً أم مجموعاً، وهو خلاف ليس نظرياً، كما يخيل لأول وهلة، وإنما هو مرتبط بالأسلوب والأداء والاستعمال.
- ٣- خلو مبحث النعته السببي من الشواهد مطلقاً، سواء أكانت قرآنية، أم نبوية، أم شعرية. وهنا يرد سؤال: لم حُجبت الشواهد في مبحث النعته السببي؟ ولم تتابع النحاة في عدم الاستشهاد بشيء في هذا المبحث؟ أهو ندرة الشواهد؟ أم انعدامها؟ وإذا لا توجد شواهد، فمن أين أتى النحاة بمبحث النعته السببي؟

(*) أستاذ النحو والصرف والقراءات المشارك بقسم اللغة العربية - كلية التربية للبنات بجدة.

ولكل الأهداف والدواعي السابقة قرّرت أن أبحث هذا الموضوع ، وأن أجلو حقائقه ، وأن أكشف غامضة ، و أرفع النقاب عن مستوره ، وأن استقصي شواهد ، وأجمع فرائده .
وأخضعه للتأمل والملاحظة ، وأن أعيد النظر مرة أخرى في استقرار النحاة مبحث النعت السببي .

وقد كان البحث واسعاً ومنتشراً ، لتعدّد جوانب البحث فيه ، ولكنني استعنت بالله ، وشمرت عن ساعد الجد ، وجمعت النصوص الخاصة بالنعت السببي من أمهات الكتب والمؤن والشروح النحوية .

ويمت وجهي شطر القرآن الكريم ، فأقبلت على مائدته العامرة التي لا يرجع منها أحد خاوي الوفاض ، صفر اليدين ، فهي الغنيمة ، والغنية بكل ما يجتني ، وهي الثرة والثروة بكل ما يرتضى ، فقرأته كلمة كلمة ، وهذا من فضل ربّي عليّ وبركة هذا البحث ، والحمد لله المسلم دائم الصلة بكتاب ربه ، لكن قراءته للبحث عن أمثلة النعت السببي تحتاج إلى كثير من التركيز والانتباه وإعمال الذهن .

ثم اتجهت إلى الأحاديث النبوية الشريفة ، واقتصرت منها على صحيح البخاري بأجزائه الثمانية ؛ لأنه يذكر الحديث بلفظه ، وقد كان فيه غنية عما سواه .

ثم مسحت دواوين الشعراء الجاهلين والإسلاميين والأمويين إلى نهاية عصور الاحتجاج التي تنتهي بالشاعر إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة ١٥٠هـ ، كما جاء في الخزانة .
ولا أقول هذا تمناً واستكثاراً على البحث العلمي فإن العلم قمين أن تتفق فيه الأعمار ، ولكن لأشير إلى أن اللآلئ لا يُعثر عليها في الشواطي ، وإنما في أعماق البحار .

وقد قسمت البحث إلى مقدمة ، وثلاثة أقسام ، وخاتمة .

- أما المقدمة ، فقد بيّنت فيها الموضوع وأهميته ، ودوافعه ، وأهدافه .
- وأما القسم الأول فهو بعنوان (تعريف عام بالنعت السببي) ، وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف النعت السببي .
- المبحث الثاني : الفرق بينه وبين النعت الحقيقي .
- المبحث الثالث : الخلاف في العامل في النعت السببي .
- المبحث الرابع : أوجه الشبه والاختلاف بين النعت السببي والفعل (لغة " طيء " في النعت السببي) .

- وأما القسم الثاني فكان بعنوان : (الخلافات في النعت السببي) ، وفيه مبحثان :
 - المبحث الأول : الخلاف بين النخاة في الوصف المسند إلى المجموع .
 - المبحث الثاني : رفض بعض النخاة مبحث النعت السببي ، أو تأويله .
 - وأما القسم الثالث فعنوانه : (النعت السببي والشواهد) ، وفيه ثلاثة مباحث ، وهي :
 - المبحث الأول : النعت السببي في القرآن الكريم .
 - المبحث الثاني : النعت السببي في الحديث الشريف .
 - المبحث الثالث : النعت السببي في الشعر .
 - وأما الخاتمة فتضمنت أهم النتائج التي أسفر عنها البحث .
 - ثم أتبعَت الخاتمة بفهرسين :
 - (أ) مسرد المصادر والمراجع .
 - (ب) مسرد محتويات البحث .
- والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، لخدمة العربية ، لغة القرآن الكريم ، وأن يكون لبنة صالحة في صرح العربية الشامخ ، ولعله يسدّ ثغرة في المكتبة النحوية .

القسم الأول

تعريف عام بالنعته السببي

المبحث الأول : تعريف النعته السببي :

تعددت تعريفات النعته للنعته السببي ^(١) ، وكلها تدور حول معنى واحد ، وهو أن النعته السببي هو النعته الذي يرفع اسماً ظاهراً ، فهو يكمل متبوعه ، بدلالته على معنى فيما يتعلّق به ^(٢) ، فسبب المنعوت هو الاسم الذي يكون فيه ضمير يعود إليه ^(٣) ، وذلك مثل " هذه دابة مكسور سرجها " ^(٤) .

والسبب في الأصل هو " الحبل " ^(٥) ، والمقصود الرابطة والعلاقة والصلة التي تكون بين المنعوت وبين فاعل النعته ، كما أن " الحبل يصل عادة بين الشينين ، فلذلك سُمي نعتاً سببياً ، ففي مثل " مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامه " " الحُسْنُ صفةٌ حقيقيةٌ للغلام ، لأنها تقوم به ، وصفةٌ اعتباريةٌ للرجل ؛ لأن الغلام متعلّقه " ^(٦) .

فلما كانت هناك صلة بين الرجل وغلامه صارت كلمة " حَسَن " نعتاً للرجل وهو في الحقيقة للغلام .

قال المبرد : (فإن قال قائل : قد علمنا أن القيام للأب ، فكيف يجوز أن يجرى على رجل ؟ قيل له : لأن قولك : " قائم أبوه " إنما هو صفة للرجل في الحقيقة ، ألا ترى أنك حليّت الرجل بقيام أبيه ، كما تحليّه بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بينه وبين رجل لم يقم أبوه) ^(٧) .

ويلاحظ وجود ضمير أو رابط في فاعل النعته ، أي الاسم الظاهر ، وهو يعود عادة إلى المنعوت ، فإن لم يوجد الرابط لم يصح ، فلو قلنا : " مررتُ برجلٍ صالحٍ عمرو " لم يجز ؛ لانعدام الرابط ، وكذا لو وجد ضمير ولكن لا يعود على المنعوت ، مثل : " هذا رجلٌ عالمٌ أخوك " ^(٨) .

(١) انظر الحدود في النحو : للأبدي ص ٧٩ ، وتلقيح الأبواب في عوامل الإعراب : للشنتريني ص ١٦٦ .

(٢) أوضح المسالك إلى أغنية ابن مالك : لابن هشام ص ٤ .

(٣) التثنيذ الوسيط في النحو : ص ١٤٣ ، وشرح اللوحة البدرية : ٢ : ٢٧٦ ، وشرح التحفة الوردية ،

ص ٢٧٥ ، والنياب في علل البناء والإعراب : للمكبري ص ٤٠٤ .

(٤) المقتضب : لسبرد ٣ : ٢٦١ .

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية : للجوهري ، ولسان العرب : لابن منظور - سبب .

(٦) أسرار النحو : لابن كمال باشا ص ١٦٤ ، وشرح الأزهرية في علم العربية : للأزهري ص ٩٢ .

(٧) المقتضب : لسبرد ٤ : ١٥٥ .

قال الصيمري : (نقول : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " ، فالقيام للأب وقد جرى صفة " لرجل " ؛ لأنه من سببه ولو كان من غير سببه لم يجزء كقولك : " مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرو " ، فهذا لا يجوز ؛ لأن عمراً ليس من سبب الأول . فإن قلت : " مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرو إليه " جاز ؛ لأن الهاء ضمير الأول) . (١)

وقال العكبري : (والمظهر لا بد أن يصحبه ضمير الموصوف ليصير من سببه به ، كقولك : " مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ عنده " ، فلو لا الهاء لكان الكلام أجنبياً من الأول ولم يكن صفة له) . (٢)

وقال ابن يعيش : (ألا ترى أنك إذا قلت : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " ، أو غلامه فقد تخصص وتميز من رجل ليس بهذه الصفة ، ... ولو قلت : " مررتُ برجلٍ قائمٍ عمرو " ... لم يحصل بذلك تخصيص ولا تمييز به من غيره ، إذ ذلك ليس شيئاً يخصه) (٣) .

وقد ورد ذكر مصطلح " النعت السببي " بدءاً من سيبويه حيث قال : (هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه ، وصفة ما التبس به ، أو بشيء من سببه ، كمجرى صفة التي خلصت له ، هذا ما كان من ذلك عملاً ، وذلك قولك : " مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً ") (٤) .

ومروراً بسائر النحاة كابن جني (٥) ، وابن يعيش ، حيث قال : (اعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه ، كما يصفونه بفعله ، والغرض بالسبب ههنا الاتصال ، أي بفعل ما له به اتصال) (٦) ، والجزولي ، (٧) والإسفرائيني ، (٨) والأردبيلي ، (٩) وغيرهم .

قال أبو حيان : والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة .

(١) شرح النموذج : للأردبيلي ص ١٠٣ .

(٢) التبصرة والتذكرة : للصيمري : ١٧٦ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : للعكبري ص ٤٠٤ .

(٤) شرح المفصل : لابن يعيش ٣ : ٥٤ .

(٥) كتاب سيبويه ٢ : ١٨ .

(٦) التلمع في العربية : لابن جني ص ١٦٨ .

(٧) شرح المفصل : لابن يعيش ٣ : ٥٤ .

(٨) انقمة الجزولية في النحو : للجزولي ص ٥٦ .

(٩) لباب الإعراب : للإسفرائيني ص ٣٩ .

(١٠) شرح النموذج : للأردبيلي ص ١٠٣ .

والنعت والوصف بمعنى .

الصفة عند النحويين بمنزلة الوصف ، وأصلها وصفة ، فحذفت واوها ، كما حذفت في
"جدة" و"زنة" (١) .

المبحث الثاني : الفرق بين النعت الحقيقي والنعت السببي :

النعت الحقيقي يختلف عن النعت السببي في أن ، النعت الحقيقي يتبع فيه النعت
المنعوت في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، والإعراب رفعاً أو نصباً أو جرّاً ،
والتعريف (٢) ، أو التذكير ، إلا إذا كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو "فَعُول"
بمعنى "فاعل" ، و"فَعِيل" بمعنى مفعول ، أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر "كعلامة" (٣) .

وعَلَّ العكبري تلك الموافقة التامة بقوله : (لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ،
ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة ، ومفرداً وأكثر ، في حال واحدة) (٤) .

(١) انظر : هــع الهوامع ٢ : ١١٦ ، والمصطلح النحوي : عوض القوزي ص ١٠٨ ، واللباب في علل البناء
والإعراب : للعكبري ص ٤٠٤ . والصفة والنعت واحد ، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالحالية نحو :
طويل ، والصفة تكون بالأفعال نحو : ضارب ، فعلى هذا يقال للباري سبحانه : موصوف ولا يقال : منعوت ،
وعلى الأول هو موصوف ومنعوت ، ويقال : النعت يستعمل فيما يتغير وما لا يتغير ، والصفة تكون ليسان
هيئة الذوات مطلقاً .

انظر : شرح ألفية ابن معط ١ : ٥٥٣ ، ٧٤٥ ، وشرح المفصل : لابن يعيش ٣ : ٤٧ ، والتهذيب الوسيط
في النحو ص ١٤٣ ، والتعريفات : للجرجاني ص ١٧٥ ، وحاشية الصبان ٣ : ٥٦ ، كما ذكروا أن الصفة
على خمسة أوجه : اثنين تقديماً ، والثالث : غريزة ككريم ، والرابع : نسبة كهاشمي ، والخامس : صفة
بأسماء الأجناس 'كجاعني رجل ذو مال' . انظر : الجمل في النحو : للجرجاني ص ٩٩ ، والغرة المخفية
في شرح الدرر الألفية : لابن الخباز ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) ما ذكر من وجوب التبعية في التعريف والتذكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا
خصصت بالمعرفة ، وأجاز ابن الطراوة العكس ، والصحيح مذهب الجمهور ، والمساعد : لابن عقيل ٤٠٢
، وشرح ألفية ابن مالك : للمرادي ٢ : ١٣٥ ، وهــع الهوامع ٢ : ١١٧ ، وما أروهم خلاف ذلك مؤول
وشرح الأشموني ٣ : ٦٠ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٣ : ١٩٤ ، وأسرار النحو : لابن كمال باشا ص ١٦٥ ، والإرشاد : للكيشي ٣٦٩
، وشرح الأشموني ٣ : ٦٠ ، قيل : لأن معناها الشيء المقصود بهذه الصفة أو النفس المتصفة بها ،
وأما الصفة المصوغة مع التاء للمبالغة فإنها إشارة إلى أن الموصوف بها كأنه جماعة موصوفة بتلك الصفة
لكثرتها فيه .

تلياب : في علل البناء والإعراب : للعكبري ص ٤٠٤ .

فالصفة هي الموصوف في المعنى ، فلا يجوز أن ، يتغايرا .

وعلى السيوطي ذلك أيضاً بقوله : (وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هما في المعنى واحد ؛ لأن في التعريف إيضاحاً وفي التكرير إبهاماً والنعت والمنعوت ^(١) في المعنى واحد فتدافعا) . فالنعت فيه يساوي المنعوت في أربعة من عشرة ، والمقصود الأحوال العشرة السابق عدّها ، وسيساوي النعت مع المنعوت في أربعة منها ^(٢) .

أما النعت السببي فيوافق المنعوت في اثنين من خمسة : واحد من ألقاب الإعراب ، وواحد من التعريف أو التكرير ^(٣) .

أما في التشية والجمع فيلزم حالة واحدة على الأرجح ، ويكون حكمه فيها حكم الفعل إن رفع ظاهراً ، فنقول : " مررتُ برجلٍ كريمٍ أبواه " ^(٤) ، كما سيأتي بيانه .

وأما في التأنيث فيتبع الاسم الظاهر بالشرط الذي تقدم ^(٥) .

وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصولاً يذكر ويؤنث جوازاً ، ومن ثم حَسُنَ " قامَ رجلٌ قاعدٌ غلمانُه وحَسُنَ أيضاً " قاعدٌ غلمانُه " ؛ لأن الغلمان مؤنث غير حقيقي ^(٦) .

ففي مثال " جاءَ رجلٌ كريماً أمه " النعت السببي " كريمة " ، وافق المنعوت " رجل " في التكرير والإعراب ، حيث جاء مرفوعاً ، ووافق الاسم الظاهر الذي رفعه في التأنيث ، على الرغم من كون المنعوت مذكراً .

وذكر بعضهم أن النعت الحقيقي يصدق فيه النعت على المنعوت لفظاً ومعنى ، وفي النعت السببي يصدق عليه لفظاً لا معنى ^(٧) .

^(١) هم الهوامع : للسيوطي ٢ : ١١٦ .

^(٢) النجم : للزجاجي ص ١٣ ، وشرح ابن عقيل ٣ : ١٩٤ ، والمقدمة الجزولية في النحو : للجزولي ص ٥٦ ، والمستوفى في النحو : لابن الحكم الفرخاني ص ٣ ، والبادي في الإعراب : لابن القبيصي ص ١٢٢ ، وشرح الأسموني ٣ : ٦١ .

^(٣) الفرة المخفية ص ٣٦٤ ، وتلخيص الأنياب : للشنفريني ص ١٦٦ ، والمقدمة الجزولية في النحو : للجزولي ص ٥٦ ، والحدود في النحو : للأبدي ص ٧٩ ، والكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٣٠٨ ، والمقرب : لابن عصفور ص ٢٢٠ ، ومغني التلييب : لابن هشام ص ٨٥٥ .

^(٤) شرح الأمودج : للأرنبيلي ص ١٠٤ ، وهم الهوامع ٢ : ١١٧ وشرح الأسموني ٣ : ٦١ .

^(٥) وأيضاً إذا كان أفعلاً تفضيلاً مجرداً أو مضافاً لمنكور انظر مفتاح الإعراب : للمحلي ص ١٢٤ ، ولباب الإعراب : للسفرايني ص ٣٩٠ ، والبيتان في إعراب القرآن : للمكبري ١ : ٣٧٣ ، وشرح الأسموني ٣ : ٦٢ وحاشية الصبان ٣ : ٦٢ .

^(٦) أسرار النحو : لاس كمال بلشما ص ١٦٥ .

المبحث الثالث : الخلاف في العامل في النعت السببي :

اختلف النحاة في العامل في النعت عموماً ؛ لأن النعت السببي مثل النعت الحقيقي في العامل :

- فذهب سيويه والجمهور إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت .
- وذهب الأخفش وجماعة منهم الصبان ^(١) ، إلى أن العامل في النعت هو كونه تابعاً للمنعوت ، أي أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع ، وكونه صفة لمنصوب أوجب له النصب ، وكونه صفة لمجرور أوجب له الجر ^(٢) .
- وعكس السيوطي ، فنسب إلى الخليل وسيويه والجرمي والأخفش القول إن العامل في النعت التبعية* .
- ونسب إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ^(٣) .
- وتوسط ابن الحكم الفرخان ، حيث جعل رأي كل من الفريقين صالحاً لأن يكون هو العامل من جهة ، لكن أحدهما علة فاعلة ، والآخر علة مهيئة ، فجمع بين الرأيين ، واعتمد كلا المذهبين .
- قال : (والصحيح أن وقوع كل واحد من هذه التتابع تبعاً للاسم قبله هو سبب ما يستحقه من الإعراب ، لكن من حيث إنه يهيئ الاسم لقبوله ، لا من حيث إنه فاعل له فيه ، وأيضاً العامل في المتبوع هو سبب لما يستحقه التابع من الإعراب ، لكن من جهة كونه فاعلاً ، وبعد عمله في الأول ، وبشرط أن يكون هذا الثاني جارياً عليه ، فقد عرفت أن كل واحد من السببين المذكورين هو علة هذا النحو من الإعراب ...
- وإذ قد اختلف الجهتان ، فكل واحد منهما له حظ في العمل ، فقد وضح أن كل واحد من الشيخين قد أصاب في قوله أو كاد ^(٤) .
- والذي يبدو لي أن رأي ابن الحكم الفرخان أقرب إلى القبول والصحة والعقل والمنطق ، كما أن فيه جمعاً للرأيين ، ومحاولة للتوفيق بين الفريقين .

^(١) المساعد : لابن عتيق ٢ : ٤٠٢ .

^(٢) حيث قال : (ضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم الرفع .. هذا هو التحقيق) .

^(٣) أضرار العربية : لابن الأنباري ص ٢٩٤-٢٩٥ ، والمستوفى في النحو : لابن الحكم الفرخان ٢ : ٤ .

^(٤) معجم الهوامع : للسيوطي ٢ : ١١٥ .

^(٥) المستوفى في النحو : لابن الحكم الفرخان ٢ : ٤ .

المبحث الرابع : أوجه الشبه والاختلاف بين النعته السببي والفعل :

(لغة طيء في النعته السببي)

إن لزوم النعته حالة واحدة حين إسناده إلى مثنى أو مجموع يشبه الفعل حين يرفع اسماً ظاهراً مثنى أو مجموعاً ، فإنه في هذه الحالة يلزم صورة واحدة ، وذلك مصداقاً لقول ابن مالك رحمه الله (١) :

وَجَرَدِ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِثَنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشَّهَدَا

وتمت موضع آخر للشبه بين النعته السببي والفعل ، وهو أن ، لغة طيء في النعته السببي استخدام لغة " أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ " (٢) ، كما يستخدمونها في الفعل فيقال : " مررتُ برجلٍ حَسَنِينَ أبَوَاهُ " ، و " مررتُ بقومٍ قَرَشِيِّينَ أبَاؤُهُمْ " (٣) . كما سيأتي بيانه .

ووجه الاختلاف بين النعته السببي والفعل هو :

١ - أن الوصف يجوز تكسيره مسنداً إلى السببي المجموع (نحو " مررتُ برجلٍ كرامٍ غلمانُهُ " .

٢ - أن الوصف الراجع لضمير المنعوت قد يعامل معاملة الراجع للسببي إذا كان معناه له ، فيقال : " مررتُ برجلٍ حَسَنَةٍ الْعَيْنِ " ، كما يقال : " حَسَنَتْ عَيْنُهُ " حكى ذلك الفراء ، ولا يكون ذلك الفعل (٤) .

تعقيب : وما حكاه الفراء غير مستساغ في اللغة ولا سليم ، وقد ضعفه الأشموني بقوله : (وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه) (٥) .

وترى الباحثة أن الجرمي ومن وافقه من النحاة ، ومنهم الأشموني ، أقوى وأفضل من قول الفراء ؛ لأنه قريب من الحسن اللغوي .

(١) شرح ابن عقيل ٢ : ٧٩ .

(٢) المعروف أن المقصود بها لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة التثنية أو الجمع إذا أسند لمثنى أو جمع وهم أيضاً بنو انحارث بن كعب وأزد شنوءة وتسمى أيضاً لغة ' يعصرون السليط ' وهو الزيت . (شرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ٨٠ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ١ : ٧٦٢ ، وشرح الأزهري في علم العربية : للأزهري ص ٩٢ ، وشرح التصريح : للأزهري ٢ : ١١٠ .

(٣) كتاب سيبويه ٢ : ٤١ ، وشرح ألفية ابن مالك : للمراذي ٢ : ١٣٨ وشرح ألفية ابن مالك : لابن الناطم ص ٤٩٢ ، وشرح الأشموني ٣ : ٦١ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك : للمراذي ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ وشرح الأشموني ٣ : ٦١ - ٦٢ .

(٥) شرح الأشموني ٣ : ٦٢

القسم الثاني

الخلافا في النعته السببي

المبحث الأول : الخلاف بين النحاة في الوصف المسند إلى السببي المنى والمجموع :

تعددت الآراء في هذا الموضوع :

١ - ذهب فريق من النحاة إلى أن الصفة إذا رفعت الاسم الظاهر و كان ذلك الظاهر من سبب الموصوفه فإن الصفة تكون موحدة على كل حال ، و إن اختلفت موصوفها تثنية وجمعاً ، أي أن النعته السببي يلزم صورة واحدة ، فلا يتأثر بتثنية فاعله أو جمعه ، و هو - كما أسلفنا - في ذلك كالفاعل إذا رفع ظاهراً مثني أو مجموعاً .

ومن هؤلاء آبن السراج ^(١) ، والصميري ^(٢) ، وابن يعيش حيث علل ذلك بقوله :

(لأنها هنا جارية مجرى الفعل إذا تقدم نحو قولك : " قام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون " لما رفع الظاهر خلا من الضمير ، والتثنية إنما هي للضمير لا للفعل نفسه ، فكذاك اسم الفاعل واسم المفعول ، إنما يثنى كل واحد منهما و يجمع إذا كان فيهما ضمير ، أما إذا خلوا من الضمير فيكونان موحدين ، وكذلك لا يؤنثان إلا أن يكون المرفوع بهما مؤنثاً ، نحو : " مررتُ بامرأة ضاربة جاريتيها " ، فإن كان الفاعل مذكراً ذكرت الفعل ، نحو قولك : " هذه امرأة ضاربٌ غلامها " ؛ لأن الفعل للغلام لا للمرأة ، والفعل إنما يتأنت بتأنيث فاعله) ^(٣)

وابن مالك حيث قال عن النعته السببي :

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّكْثِيرِ أَوْ سَوَاهُمَا كَالْفَعْلِ فَاقْفَ مَا قَفَوْا ^(٤)

^(١) الأصول في النحو : لابن السراج ٢ : ٢٥ .

^(٢) التبعرة والتذكرة : للصميري ١ : ١٧٨ حيث قال : (ونقول : " مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً أبوه فإذا تيسرت قلت : " مررتُ برجلين ضاربٍ زيداً أبوهما وفي الجمع " مررتُ برجلين ضاربٍ زيداً أباهما ") ، ولا تثني ضارباً ولا تجمعه ؛ لأنه بمنزلة فعلٍ مقم على فاعله ، وكذلك إن نونت ونصبت قلت : " مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً أبوه " .

^(٣) شرح المفصل : لابن يعيش ٣ : ٥٥ .

^(٤) شرح ابن عتيل ٣ : ١٩٣ . ثبت رأي آخر لابن مالك ، ورد في شرح الأزهري : للأزهري ص ٩٢ ، حيث جاء ما نصه : (قوله والأفصح في النعته .. أن الأفصح الأفراد في النعته مطلقاً .. قوله ، والأحسن في نعت جمع التكسير الجمع هكذا في النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية تلميذ المصنف ما نصه : الذي شأنته بخط المؤلف والأحسن في جمعه التكسير ، ومعنى هذه العبارة أن الأحسن في جمع النعته هو جمع التكسير نون التصحيح يعني : إذا أريد جمعه على خلاف الأفصح فيصح أن يجمع جمع تصحيح .. وجمع تكسير .. والأحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي الأفراد أولى من جمع التكسير

والمحلى حيث قال : (ويتبع مرفوعه في واحد من التذكير و التأنيث ولا يتبع واحداً منها في تشية ولا جمع ، بل يوحد ، لتزليه منزلة الفعل المقدم ، كقولك : (" مررتُ برجلين حسنَ وجهيهما ، وبرجالٍ حسنِ وجوههم) ^(١) . و المرادي حيث ذكر أنه رأى الجمهور فقال : (وقيل الأفراد أحسن ، ونسب إلى الجمهور) ^(٢) والشلوين وطائفة ^(٣) والأزهري حيث قال : (الأفراد أولى من جمع التكسير) ^(٤) .

وابن كمال باشا حيث قال : (والبواقي الخمسة كالفعل ، يعني ينظر إلى فاعله، فإن كان مفرداً أو مثني أو مجموعاً أفرد) ^(٥) .

وضعف ما سواه فقال : (وضعف " قاعدون غلمانة " ؛ لأنه بمنزلة " يبعدون غلمانة ") ^(٦) وابن عقيل ^(٧) ، والسيوطي حيث صححه فقال : (يجب إفراده في الأصح) ^(٨) .

٢- ذهب فريق آخر إلى أن الجمع أولى من الأفراد ، قال المرادي ناسباً هذا الرأي لآبن مالك : (ذكر في التسهيل أن الجمع في ذلك أولى من الأفراد ، ونص على ذلك سيبويه ^(٩) ، في بعض نسخ الكتاب ، وهو مذهب المبرد) ^(١٠) .

ولم أجده في تسهيل الفوائد ، ووجدت رأي المبرد في المقتضب عكس ما ذكره المرادي، حيث قال المبرد : (تقول : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " فترفع " الأب " بفعله، وتجري " قائماً " على " رجل " ؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : " مررتُ برجلٍ يقوم أبوه... " ، ولو قلت : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " تريد بقائم التأخير، كأنك قلت : " مررتُ برجلٍ أبوه قائم " ثم قدمت على هذه الجهة كان جيداً ، وكنت تقول على هذا الشرط : " مررتُ برجلٍ قائمان أبواه " ؛ لأنك تريد " أبواه قائمان " وعلى القول الأول وهو الأجود " مررتُ

^(١) مفتاح الإعراب: للمحلي ص ١٢٥، ثم ذكر أنه إذا أضيفت الصفة إلى الوجه تشي وتجمع مثل: مررتُ برجلين حسنَي الوجهِ وبرجالٍ حسنَي الوجهِ.

^(٢) شرح ألفية ابن مالك : للمرادي ٢ : ١٣٨ .

^(٣) حاشية الصبان ٣ : ٦٢ .

^(٤) شرح الأزهري في علم العربية: للأزهري ص ٩٢ .

^(٥) أسرار النحو : لابن كمال باشا ص ١٦٥ .

^(٦) المصدر السابق .

^(٧) شرح ابن عقيل ٣ : ١٩٤ .

^(٨) معجم النوامع : للسيوطي ٢ : ١١٧ .

^(٩) التصواب أن ذلك ليس رأي سيبويه كما سيتضح .

^(١٠) شرح ألفية ابن مالك : المرادي ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ ، وانظر حاشية الصبان ٣ : ٦٢ .

برجلٍ قائمٍ أبواه " و " قائم أباه " ؛ لأنه بمنزلة الفعل المقدم ^(١) ، فيلاحظ من هذا النص أن المبرد قال عن رأي الأفراد : (هو الأجود) ، وعَلَّه بقوله : (لأنه بمنزلة الفعل المقدم) .

وقال ابن هشام : (والأحسن " جاعني رجلٌ قعودٌ غلمانهُ ثم " قاعدٌ ثم " قاعدون ") ^(٢) وقال في المغني : (غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تفرّد وأن تكسر ، وهو أرجح على الأصح) ^(٣) . وقال في أوضح المسالك : (وجمع التكسير أفصح من الأفراد) ^(٤) . وقال الإسفرايني : (جاز " رجلٌ قاعدٌ غلمانهُ " ، وضعف " قاعدون غلمانهُ " ، كـ " يقعدون " ، وحسن " قعود ") ^(٥) .

ثم علَّل ذلك بقوله : (إذ الصيغة لا تشبه الفعل) ^(٦) .

وعَلَّ الدماميني ذلك بقوله : (وإنما لم يضعف نحو : " مررتُ برجلٍ كرامٍ أباهُ " مع ضعف " كريمين أباهُ " ؛ لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كُسّر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته ؛ لأن الفعل لا يُكسر ، بخلافه إذا صحَّح) ^(٧) . وقال الصبيان : (وجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعاُ المشاكلة) ^(٨) .

٣ - هناك مَنْ فصل في المسألة ، ففرّق بين المثني والجمع ، قال المبرادي : (و فصل

بعضهم ، فقال : الجمع أولى إن تبع جمعاُ ، والأفراد أولى إن تبع مفرداً أو مثني) ^(٩) .

وإليه ذهب الصبيان حيث قال : (فإن كان السببي مثني تعيّن الأفراد على اللغة الفصحى) ^(١٠) .

(١) المقتضب : للمبرد ٤ : ١٥٥ .

(٢) الجامع الصغير في النحو : لابن هشام ص ١٨٤ .

(٣) مغني اللبيب : لابن هشام ص ٨٥٥ .

(٤) أوضح المسالك : لابن هشام ص ٦ .

(٥) لياباب الإعراب : للإسفرايني ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٦) المنصرد السابق ص ٣٩١ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) حاشية الصبيان ٣ : ٦٢ .

(٩) شرح ألفية ابن مالك : للمبرادي ٢ : ١٣٨ .

(١٠) حاشية الصبيان ٣ : ٦٢ ، ويجوز " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين " وإن لزم استتار الضمير في " قاعدين " مع جريان النصفة على غير من هي له ؛ لأنه يفترق في الثواني مالا يفترق في الأوائل ، ويمتنع " قائمين لا قاعداً أبواه " على إصلا الثاني للزوم ما ذكر في الأوائل ، انظر : مغني اللبيب وحاشية للصبيان ٣ : ٦٢ .

٤ - فصل سيويه تفصيلاً سليماً فيه كثير من الصحة ، وذلك حين فرّق بين جمع تكسير وجمع المذكر السالم ، حيث قال : (اعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون ، نحو : سَنَ وحِسان ، فإن الأجود فيه أن تقول : " مررتُ برجلٍ حسانٍ قَوْمُهُ " ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : " مُنْطَلِقٌ ، و مُنْطَلِقِينَ " فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم ، فتقول : " مررتُ برجلٍ منطلقٍ قَوْمُهُ ")^(١) .

والإبه ذهب الأزهري^(٢) ، وهذا الرأي يشبه الرأي الثالث ، لكنه بتوضيح أكثر ، إذ فصل المجل ، وخصّص العام ؛ لأنه هناك ذكر فيه الجمع فقط ، و هنا بيّن الجمع ، بأنه جمع التكسير ، دون الجمع السالم .

٥ - هناك مَنْ أجاز كلا الرأيين بالتساوي ، بلا تفصيل ولا قيد أو شرط ، قال آبن الناظم : (جاز فيه رافعاً لجميع الأفراد والتكسير ، فيقال : " مررتُ برجلٍ كريمٍ أبَاؤُهُ " و " كرامٍ أبَاؤُهُ " ، و جاز فيه أيضاً أن يجمع جمع المذكر السالم)^(٣) .

و قال الأشموني : (يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع : الأفراد و التكسير ، فيقال : " مررتُ برجلٍ كريمٍ أبَاؤُهُ ، و كرامٍ أبَاؤُهُ ")^(٤) .

٦ - نلاحظ أن الخليل بن أحمد ألزم الذين يثنون النعت ويجمعونه ، وهم أهل لغة " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ " أن يجعلوا ذلك المشى والجمع جملة اسمية لا نعتاً : قال سيويه : (قال الخليل رحمه الله : فإن ثَبِتَ أو جمعت فإن الأحسن أن تقول : " مررتُ برجلٍ قرشيّانٍ أبَاؤُهُ " ، و " مررتُ برجلٍ كهلولٍ أصحابُهُ " ، تجعله اسماً ، بمنزلة قولك : " مررتُ برجلٍ خَزَّ صَفْتُهُ ")^(٥) .

تعقيب : يبدو للباحثة أن رأي الجمهور أقرب إلى الصواب ؛ لوروده في القرآن الكريم كما سيأتي ، ولأن العلة فيه واضحة راجحة ، وهي أنه قائم مقام الفعل ، فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع إذا أسند إلى الظاهر المشى والمجموع ، فيترجح لي أن النعته السببي هو الآخر ينبغي ألا يثنى ولا يجمع ، مع المشى والجمع السالم .

^(١) كتاب سيويه ٢ : ٤٣ .

^(٢) شرح التصريح : للأزهري وشرح الأزهري في علم العربية : للأزهري ص ٩٢ .

^(٣) شرح ألفية ابن مالك : لابن الناظم ص ٤٩٢ ، وأشار إلى أنه يجوز فيه أيضاً لغة " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ " .

^(٤) شرح الأشموني ٣ : ٦١ .

^(٥) كتاب سيويه ٢ : ٤١ .

وقد قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية :

ابْنَيْنِ بَرِّينِ شَجَّ قُلُوبَهُمَا وَأَمْرَاتَيْنِ حَسَنٍ مَرَأَهُمَا ^(١)

وهو بذلك يشير إلى الرأي الراجح الذي ذهبنا إليه .

وتتفق الباحثة مع سيبويه والجمهور في أن النعت إن كان يجمع الواو و النون ، أي جمع مذكر سالم ، فإنه مع فاعله المجموع يكون مفرداً ، فإني أجدهم مصداق ذلك ودليله في القرآن الكريم ، قال تعالى : (فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا) ^(٢) . وقال جل ذكره (يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ) ^(٣) . فالمعروف أن (مختلفا) نعت ، وهو يجمع عادة بالواو والنون ، فنقول : " مختلفون " ، فلذلك جعل بمنزلة الفعل المتكسر الذي رفع اسماً ظاهراً مثني أو مجموعاً ، فإنه يكون مفرداً ، فعلى الرغم من أن (مختلف) رفعت اسماً ظاهراً مجموعاً ، إلا أنها لزممت حالة الأفراد وصارت كالفعل إذا رفع اسماً ظاهراً ، مثني أو مجموعاً .

وتتفق الباحثة مع سيبويه أيضاً في أن النعت السببي إن كان يجمع جمع تكسير ، فإنه إن رفع جمعاً مكسراً ، ينبغي أن يجمع هو الآخر جمع تكسير، وذلك طلباً للمشكلة والمماثلة بين الجمعين ، وترى الباحثة أن رأيه هذا فيه تناسق مع الحس اللغوي .

^(١) شرح الكافية الشافية : لابن مالك ٣ : ١١٥٥ .

^(٢) سورة فاطر ، آية رقم ٢٧ ، وتامها : " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ " .

^(٣) سورة الزمر ، آية رقم ٢١ ، وتامها : " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ، ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ " .

المبحث الثاني: رفض النحاة مبحث النعته السببي :

ذهب إبراهيم مصطفى إلى إلغاء مبحث النعته السببي وطالب بجعله من باب الجرّ على الجوار، أو الخفض بالجوار كما سيأتي .

وزعم أن هذا مذهب جديد خاص به فقال : (خالفنا النحاة في النعته السببي، وجعلناه إتباعاً للمجاورة)^(١) .

وبالبحث والتقصي وجدت أن الخليل بن أحمد الفراهيدي سبقه إلى بعض هذا ، حيث قال : (والخفض بالجوار قولهم : " مررتُ برجلٍ عجوزٍ أمّه " ، " ومررتُ برجلٍ طالقٍ امرأته " ، خفضت " عجوزاً " ، وليس من نعت " الرجل " ، إلا أنه لما كان من نعت " الأم " خفضته على للقرب والجوار ، وكذلك تقول : " مررتُ بامرأةٍ شيخٍ أبوها ، خفضت " شيخاً " وهو من نعت " الأب " ، إلا أنه لما جاور " امرأة " خفضت ورفع " أبها " على الابتداء .

فإذا قلت : " مررتُ برجلٍ طامثٍ المرأة " لم يجوز ؛ لأن " رجلاً " نكرة و " المرأة " معرفة ، فاختلف الحرفان ، ويجوز " مررتُ بالرجلِ الطامثِ المرأة " ؛ لأنه استوى اللفظان بالألف واللام وتقول : " رأيتُ رجلاً عجوزاً أمّه " ، و " مررتُ برجلٍ ثَنُوبٍ فرسُهُ " .

فإذا كان الجوار اسماً في هذا النوع لم يجوز الجوار ولم تخفض ، تقول : " مررتُ برجلٍ زيدٍ أبوه " ، و " مررتُ برجلٍ حديدٍ أباه " ، رفعت " زيداً " و " حديداً " على الابتداء والخبر ، ولم تخفض ؛ لأنه اسم وليس بنعت^(٢) .

ولكن نلاحظ أن الخليل بن أحمد لم يطالب بإلغاء مبحث النعته السببي ، وإنما فقط رآه مثل أمثلة الخفض على الجوار ، كما أن قول الخليل يُنقَضُ بوجهي الرفع والنصب ، فهل كان سَيَعْدُ الرفع والنصب رفعاً ونصباً على الجوار ، وهو ما لم يُسمع عن العرب ؟ أما إبراهيم فمصطفى فصّرح بالإلغاء ، ونصّ على الرفض ، حيث قال : (ويجب أن نعود إلى بحث نوع من النعته وهو الذي يسميه النحاة النعته السببي ، ومثله قوله تعالى : " رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ

(١) انجمل في النحو : للخليل بن أحمد الفراهيدي ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) المصدر السابق ثم تابع بذكر أمثلة أخرى عن الخفض على الجوار ، ولكن ليست من موضوع النعته السببي مما يدل على أنه لم يقصد النعته السببي بالذات . وانظر لموضوع الخفض على الجوار: المقتضب: للمبرد ٧٣ : ٤ ومعاني القرآن : للفراء ٢ : ٧٤ والخصائص : لابن جني ١ : ص ١٩٢ - ١٩٣ ، والإنصاف ٢ : ٦٠٢ ، ٦٠٧ ، والنساء : لابن عيّيل ٢ : ٤٠٣ والمغني : لابن هشام ص ٨٩٦ - ٨٩٧ ، وحاشية المصنوع ٣ : ٥٧ .

القرية الظالم أهلها^(١) ، وقولك : " رأيت فتى باكية عليه أمه " ، ... وظاهر في هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت... وأسلوب الكلام أن نقول في المثل : " رأيت فتى باكية عليه أمه " ، ترفع ، والرفع هو وجه الكلام من حيث كان البكاء وصفاً للأم وحديثاً عنها .

أما موافقة الكلمة لما قبلها في الإعراب فذلك يجيء من باب آخر ، هو باب المجاورة ، وكل ما عند النحاة نعتاً سببياً فحقه أن يفصل مما قبله ، وألا يجرى عليه في إعرابه ، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتكثير جرى عليه في الإعراب ، وكان من باب الإعراب بالمجاورة .

وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جني في توجيه ما رووا عن العرب من مثل : " هذا جحر ضب خرب " ، قال النحاة : هو جر على المجاورة ، وهو قليل شاذ ، وقال ابن جني : ليس بقليل ولا شاذ ، بل منه في اللغة العربية كثير جداً ، وأصله : " هذا جحر ضب خرب جحره " ، فحذف كلمة " جحر " ؛ لأنها واضحة في المعنى .

فالذي نقول به هنا هو أن تخريج ابن جني لهذا المثل حكم شائع في جميع النعت السببي .

وحقه كله الرفع على الاستئناف وابتداء الحديث ، وعلى أن الجملة كلها هي التي تتصل بما قبلها ، ولكنه يفارق الرفع ، ويعطى إعراب ما قبله إتباع المجاورة ، لا إتباع النعت ، فلو أنه كان صفة لما قبله لكان بعيداً أن نقول : " القرية الظالم " ، و " فتى باكية " ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانه ، وحرصهم على التفريق بين المنكر والمؤنث^(٢) .

جعل برحستر اسر النعت السببي من باب قلب الجملة الاسمية أو من باب البذل، حيث قال عن جملة : " مررتُ برجلٍ كثيرٍ أعداؤه " . (والأصح أن النسبة بين " كثير " و " الأعداء " ليست بوصفية بل إنشائية)^(٣) ، أي يقصد المبتدأ والخبر ، ثم تابع رأيه قائلاً : (فصفة الرجل هي كون أعدائه كثير ، والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين أسند أحدهما إلى الآخر ، هي الجملة الوصفية وكان يمكن استعمالها في مثالنا .

(١) آية رقم ٧٥ من سورة النساء ، وسياقي الحديث عنها ، وتامها : " وَمَا كُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَتَسْتَضِعُّونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا " .

(٢) إحياء النحر : إبراهيم مصطفى ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(٣) لا تطور النحوي : بوجستر اسر من ١٤٨ .

ويكون إذن " مررتُ برجلٍ أَعْدَاؤُهُ كَثِيرٌ " فيحتمل أن يكون الخبر قد قُدِّمَ فصارت " برجلٍ كثيرٍ أَعْدَاؤُهُ " ثم أتبعوا كلمة " كثير " الاسم السابق لها، كأنها وصفيها فأصبحت " برجلٍ كثيرٍ أَعْدَاؤُهُ " فهذا أصل واحد للتركيب المذكور (١) .

ثم أورد الجانب الثاني لرأيه، وهو أن أصل النعته السببي البذل ، حيث قال : (وربما كان له أصل آخر معه ، وذلك أن كثيراً ما يكون الكلام مبهماً ، وحتى مخطئاً في الأول ، ثم يستدرك أو يصحح ، ومثاله في العرييه بدل الاشتمال والغلط نحو " أعجبتني عمروٌ حسنٌ وأدبُه وعليه " ، و " مررتُ برجلٍ حمارٍ " ، أي لا برجل ، بل حمار ، فمن ذلك قلبي : " رأيتُ رجلاً حسناً " ، ثم استدركت بقولي : " وجهه " ، أي وليس الحسن هو الرجل كله ، بل وجهه ، فيحتمل أن يكون هذا هو الأصل الثاني للتركيب المذكور ، وفي مثل " الكتب الآتي ذكرها " كان المنتظر إذ صدرنا عن الأصل الأول أن تتبع كلمة " الآتي " كلمة " ذكرها " ؛ لكونها خبراً لها ، فتكون منكروه مذكورة مرفوعة ، وإذا صدرنا عن الأصل الثاني انتظرنا أن تتبع كلمة " الآتي " كلمة " الكتب " لكونها وصفاً لها ، فتكون معرفة مؤنثة منصوبة ، فهي في الحقيقة بين الاثنين معرفة مذكورة منصوبة .

فترى من ذلك أن أصل التركيب أصلان ، وأن للوصف وجهين ، فيكون وصفاً للاسم السابق له وخبراً للاسم التالي له (٢) .

وبلاحظ أن عبارة ابن جني لا يفهم منها ما قاله إبراهيم مصطفى ؛ لأن ابن جني عدّ الجر على الجوار من باب حذف المضاف ، وأنه مستساغ وشائع ، وليس شاذاً كما يدّعي النحاة ، حيث قال : (وذلك أنه على حذف المضاف ، لا غير ، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ، ساغ وسلس ، وشاع وقبل ، وتلخيص هذا أن أصله : " هذا جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جَحْرُهُ " فيجري " خَرِب " وصفاً على " ضَب " وإن كان في الحقيقة للجَحْر كما نقول : " مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه " فتجري " قائماً " وصفاً على " رجل " وإن كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره (٣) .

(١) انظور النحوي : برجستر اسر ص ١٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٣) الخصائص : لابن جني ١ : ١١٢ .

فيلاحظ أن ابن جني هنا يُنظر وجود المضاف والمضاف إليه الأصليين الذين يعتد وجودهما، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه بالنعت السببي ، فهو من باب التظهير والتقريب إلى ذهن المتعلم .

ولم يقل ابن جني أن النعت السببي من باب الخفض على الجوار ، ثم تابع قوله : (والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له ، أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك حذف " الجُحْر " المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس " خَرِب " فجرى وصفاً على " ضب " ، وإن كان للجحر لا للضب ، على تقدير حذف المضاف) (١) .

فابن جني يريد حمل الخفض على الجوار على باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، لا كما يقول إبراهيم مصطفى ، والدليل أنه قال بعد ذلك : (فإذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع وأُطرد ، كان حملة عليه أولى من حملة على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ، ولا يقاس به) (٢) .

وقال ابن عقيل عن مثال الخفض على الجوار : (خَرَجَ السيرافي وابن جني المثال المذكور وغيره على معنى " خَرِبَ جُحْرُهُ " ، أو " الجُحْرُ منه " ، ثم رجع بعد الحذف إلى " خَرِب " ، فهو جارٍ على مَنْ هو له بهذا التقدير ، والجمهور على الأول) (٣) .

وقال ابن هشام : (أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار ، وتأولوا قولهم : " خَرِبَ " بالجر ، على أنه صفة لضب ، ثم قال السيرافي : الأصل " خَرِبَ الجُحْرُ منه بتووين " خَرِبَ " ورفع " الجُحْر " ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير " الضب " ، وخفض " الجُحْر " ، كما تقول : " مررتُ برجلٍ حسن الوجه " ، بالإضافة ، والأصل : " حسن الوجه منه " ، ثم أتى بضمير " الجُحْر " مكانه لتقديم ذكره ، فاستتر ، وقال ابن جني : الأصل " خَرِبَ جُحْرُهُ " ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضانه فارتفع واستتر) (٤) .

(١) الخصائص : لابن جني ١ : ١٩٢

(٢) الخصائص لابن جني ١ : ١٩٣

(٣) المساعد : لابن عقيل ٢ : ٤٠٣ - ٤٠٤ وذكر أن الخفض على الجوار قد يأتي أيضاً في باب التوكيد .

(٤) مغني اللبيب : لابن هشام ص ٦٨٣ ، وحاشية السببان ٣ : ٥٧ .

وقد انتقد ابن مضاء رأي ابن جني حيث قال : (لقاتل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ كقوله تعالى : " وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ " ^(١) .. وأما في هذا المواضع التي يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير وفكر طويل فلا يجوز حذفه ، لما فيه من اللبس على السامعين ، وهذا من المواضع البعيدة ، والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة فلم يهتدوا إلى المحذوف ؛ لأنه لو ظهر لكان قبيحاً. لو قالت العرب : " هذا جحرٌ ضربٌ خربٍ جحرٌ قَبُحٌ " ؛ لأنه عيٌّ من القول ، تغني عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ، فلما كان أصله هكذا ، ثم تكلف فيه ما تكلف ، من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعد ، ثم إنسه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حذف المضاف واستكن المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع ، واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن ليس بالقوى ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امترأ فيها لمنصف) ^(٢) .

كما بين ابن هشام ضعف رأيهما ، حيث قال : (ويلزمهما استتار الضمير ، مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، وإن أمن اللبس) ^(٣) .

تعقيب :

يلاحظ مما تقدم أن الخليل فقط جعل النعت السببي المجرور من باب الخفض على الجوار ، ولم يتعرض للمرفوع والمنصوب ، كما لم يطالب بإلغاء النعت السببي أو رفضه ، فقط هو شبهه بالخفض على الجوار ، ووجه الشبه بينهما أن النعت يختلف عن المنعوت في بعض الأمور التي تقدم ذكرها ، ومع ذلك يأخذ حكمه الإعرابي فقط. وأما إبراهيم مصطفى فطالب بإلغاء مبحث النعت السببي ودليل ذلك قوله السابق : " خالفنا النحاة .. إلخ ، وأما فطالبته أن يكون من باب المبتدأ والخبر ، فنقول : إن النعت إذا كان جامداً فإنه لن يكون من باب النعت السببي ، بل سيكون جملة اسمية تقع صفة للمنعوت .

وهذا بإجماع النحاة ، والمعروف أن هذا الرأي الذي يطلبون به وهو جعل فاعل النعت السببي مبتدأ والنعت خبراً والجملة الاسمية نعتاً ، وورد في مبحث النعت السببي إذا توفر شوطه ،

^(١) آية رقم ٨٢ ، من سورة يوسف .

^(٢) الرد على النحاة : لابن مضاء ص ٧٧ - ٧٨ .

^(٣) معنى اللبيب : ص ٦٨٣ ، وحاشية التحيلان ٣ : ٥٧ .

وهو مجيء النعت اسماً جامداً غير مشتق ، فإنه في هذه الحالة يعرب مبتدأ وخبراً والجملة الاسمية صفة .

قال سيبويه : (هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً ، وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل ، كالحسن وأشباهه ، وذلك قولك : " مررت بحية ذراعاً طولها " ... فهذه تكون صفات ... فاختير الرفع فيه ؛ لأنك ^(١) لا تقول : " ذراع الطول ") .

ثم أورد سيبويه وجهاً آخر ، وهو جعله نعتاً لا مبتدأ وخبراً ، ولكنه وصفه بالقلّة ، حيث قال : (وبعض العرب يجره كما يجر " الخبز " حين يقول : " مررت برجلٍ خبزٍ صفتُهُ " ، ومنهم من يجره ، وهم قليل) ^(٢) .

وقال أيضاً : (وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة) ^(٣) .

ثم بين أنه إذا قصد التشبيه جاز جعله نعتاً مثل : " مررت برجلٍ أسدٍ أبوه " ، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً .

فإن لم يقصد التشبيه فهو رفع ، نحو : " مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها " ؛ لأنك أردت أن تخبر أن أباه هذا السبع .

وأورد سيبويه علة ذلك فقال : (لكنهم يقولون : " هو نارٌ حمرةٌ " ؛ لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها ، فالرفع فيه الوجه ، والرفع فيه أحسن) ^(٤) .

يعني أن الخبر قد يكون اسماً جامداً ، لكن الصفة لا يجوز أن تقع كذلك ، وذكر مثل ذلك المبرد ، وعلة بقوله : لو فعلت ذلك (لكنت ناعماً بالجواهر ، وهذا لا يكون ؛ لأن النعوت تحليلية ، والجواهر هي المنعوتات ... فحق الجواهر أن تكون منعوتة ، ليعرف بعضها من بعض ، وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتاً لما وصفت لك) ^(٥) .

^(١) كتاب سيبويه ٢ : ٢٨ .

^(٢) المصدر السابق نفسه .

^(٣) المصدر السابق ص ٢٩ .

^(٤) المصدر السابق ص ٢٩ .

^(٥) المقضب للمبرد ٣ : ٢٥٨ - ٢٦٠ وانظر أيضاً ٢٧٢ ، و ٤ : ٢٢٢ .

وقد نقل ابن السراج ^(١) قول سيبويه .

وقال السيرافي عن الأمثلة السابقة : (إذا قلت ... وأردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز فيها غير الرفع- فلا يجوز أن ينعت بها قال : وإن أردت المعاملة والحمل على المعنى جاز) ^(٢) .

وقال الصيمري : (فإن كان بعد الموصوف اسم غير مشتق من فعل ، فالأحسن ألا يجري على الأول ، ولكن يرفع ، وتجعل الجملة صفة له ، .. وقد أجازوا " مررتُ برجلٍ مائةٍ إليه .. على صفة الأول ، والأحسن ما بدأنا به) ^(٣) .

وقد رد ابن الحاجب على السيرافي بقوله : (وما ذكره خلاف الظاهر ؛ لأن معنى " فضة حلية سيفه " ، أنها فضة حقيقية ، وكذا في " طين خاتمها ") ^(٤) .

^(١) الأصول في النحو: لابن السراج ٢ : ٢٨ .

^(٢) الكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٣٠٦ .

^(٣) التبصرة والتذكرة: للصيمري ١ : ١٧٦ - ١٧٧ .

^(٤) الكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٣٠٦ .

القسم الثالث

(النعت السببي والشواهد)

المبحث الأول : النعت السببي في القرآن الكريم :

لم يكن هذا البحث بالسهولة التي يتصورها القاريء ، إذ لم تعتمد الباحثة في استخراج الآيات الكريمة على المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وذلك لأنه من المعروف أنه ليس مرتباً بحسب الأبواب النحوية ، فهو مبوّب على حسب المواد اللغوية المعجمية .

وقد وجدت في القرآن الكريم خمس آيات كريمات تدل على النعت السببي ^(١) ، وهي :

- قوله تعالى : " رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُمَّلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا " ^(٢) .

- قوله تعالى : " ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ " ^(٣) .

(١) وليس منها قوله تعالى : " جنات عن مفتحة لهم الأبواب " آية رقم ٥٠ من سورة ص ، وقبلها قوله تعالى : " هذا نذركم وإن للمنفقين لُحْمًا مَبًّا " ؛ لأن " مفتحة " صفة لجنات ، والأبواب مرتفعة بها ، وليس فيه ضمير يعود إلى الموصوف ، فيجوز أن يكون التقدير : " مفتحة لهم الأبواب منها " فحذف منها للدلالة عليه ، ويجوز أن يكون " الأبواب " بدلاً من الضمير في " مفتحة " ؛ لأن التقدير " مفتحة " هي كما نقول : فتحت الجنان أي أبوابها .

وقال الكوفيون : التقدير " مفتحة أبوابها " ، فقامت الألف مقام الضمير . قال أبو إسحاق : إلا أنه على تقدير العريضة : " الأبواب منها " أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف ؛ لأن معنى الألف واللام ليس من معنى الهاء والألف في شيء ؛ لأن الهاء والألف أسماء والألف واللام دخلتا للتعريف ، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه هذا محال .

ونذهب أبو علي الفارسي إلى أن الألف واللام في " الأبواب " للتعريف المحض ، على حد التعريف في " رجل " و " فرس " ، وقال أبو إسحاق : وذلك الرابع لا يخلو من أن يكون منها أو فيها ، فحذف ذلك ، وحسن الحذف ؛ للدلالة عليه لطول الكلام ، فتقدير من قتر " مفتحة أبوابها " إن كان المراد إلهام المعنى فإنه لا بد من شيء يقرر في الكلام يرجع إلى الموصوف ، فيستقيم وترك نصب " الأبواب " هنا دلالة على أن الألف واللام لم يرد بها أن تكون بدلاً من علامة الضمير كالتنوين في : " حسن الوجه " ، وإذا لم يجز هذا فلا بد من تقدير الرابع على الموصوف الذي جرى " مفتحة " صفة عليه ، وهو : منها أو نحوها ، فمن هنا كان هذا التقدير أجود . وقال أبو علي الفارسي : " وأما قوله : " جنات عن مفتحة لهم الأبواب " فليست على مفتحة لهم الأبواب منها ، ولا أن الألف واللام سد مسد للضمير . ولكن الأبواب بدل من الضمير الذي في " مفتحة " ؛ لأنك لا تقول : " فتحت الجنان " ، إذا فتحت أبوابها ، وقد رد الفارسي على تأويل " مفتحة لهم الأبواب منها بقوله " : هذا لا يستقيم ، كما جاز : السمن فنوان بترهم " وأنت تريد منه ، فتحذف ؛ لأن خير المبتدأ قد يحذف بأسره ، وإذا جاز أن يحذف جميعه جاز أن يحذف بعضه ، وليست الصفة كذلك ؛ لأنه موضع تخصيص وتخصيص . انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢٢٣ - ٢٢٨ ، ومغني اللبيب : لابن هشام ص ٦٥٨ - ٦٥٩ .

(٢) نفس تخريجاً ص ١٥ ، ولما رد بالقرية : مكة ، انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ : ٧٧ .

- قوله تعالى : " هَذَا عَذَابٌ قُرْآنٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ " (١) .

- قوله تعالى : " فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا " (٢) .

- قوله تعالى : " يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ " (٣) .

الآية الأولى :

المعروف أن " القرية " منعوت ، و " الظالم " : نعت سببي ، و " أهلها " فاعل النعته ، وقد علل الأخفش : اختلاف القرية عن الظالم في التذكير والتأنيث بقوله : (جررت " الظالم " ؛ لأنه صفة مقدمة ما قبلها مجرور ، وهي لشيء من سبب الأول ، وإذا كانت كذلك جرّت على الأول ، حتى تصير كأنها له) (٤) .

وعلل الزجاجي ذلك بقوله : (وخذ الظالم ؛ لأنه صفة تقع موقع الفعل ، تقول : " مررت بالقرية الصالح أهلها " ، كقولك : " التي صلح أهلها ") (٥) .

وأورد مكي بن أبي طالب علة ذلك فقال : (" الظالم أهلها " نعت للقرية ، وإنما جاز ذلك والظلم ليس لها ، بل للعائد عليها من نعتها ، وإنما وُحِدَ لجريانه على موحد ، ولأنه لا ضمير فيه ، إذ قد رفع ظاهراً بعده هو " الأهل " ، ولو كان فيه ضمير لم يجز استنساؤه ، ولظهر ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان خيراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له لم يستتر فيه ضمير ألبته ، ولا بد من إظهاره .. ، والفعل بخلاف ذلك يستتر فيه الضمير لقوته ، وإن كان خيراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له) (٦) .

وقال أضاف ابن الأنباري على الحجة السابقة قوله : (ولا ضمير في " الظالم " ؛ لأنه لو كان فيه ضمير لوجب إبرازه ؛ لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له وصفاً أو خيراً أو حالاً وجب إبرازه ، معني الضمير ، بخلاف الفعل ، فإنه لا يجب إبراز الضمير فيه المواضع كلها لقوته ؛ ولأن الفعل الأصل في تحمل الضمير ، واسم الفاعل فرع هو الأصل أقوئ من الفرع ، والفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول) (٧) .

(١) سورة هود ، آية رقم ١٠٣ ، وأولها : " إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ " .

(٢) سورة فاطر ، آية رقم ١٢ ، والثرات : العنب وأعذب العذوبة والمبالغ في العذوبة ، انظر : المفردات في غريب القرآن :

للتراغب الأصفهاني ص ٣٧٤ ، ومعاني القرآن : للنحاس ٥ : ٤٤٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه : للزجاج ٤ : ٢٦٦ .

(٣) سبق تخريجها ص ١٣ .

(٤) سبق تخريجها ص ١٣ .

(٥) معاني القرآن : للأخفش ١ : ٢٤٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه : للزجاج ٢ : ٧٧ .

(٧) مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب ١ : ٢٠٣ .

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأنباري ١ : ٢٦٠ .

كما أجاب الرازي عن سؤال قدد يطرح ، وهو لماذا لم يقل: "الظالمة أهلها" ؟ فقال مفسراً :
(جوابه أن النحويين يسمون هذا الصفة المشبهة باسم الفاعل، والأصل في هذا الباب أنك إذا أدخلت
الألف واللام في الأخير، أجرته على الأول، في تذكيره وتأنينه ، نحو قولك : " مررتُ بامرأة حسنة
الزوج " ...

وإذا لم تدخل الألف واللام في الأخير، حملته على الثاني، في تذكيره وتأنينه ، كقولك :
" مررتُ بامرأة كريم أبوها " .. ولو أدخلت الألف واللام على " الأهل " لقلت : " مِنِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ
الظالمةِ الأهل ")^(١) .

ثم علل وقوع " الظالم " نعاً للقرية فقال :

(وإنما جاز أن يكون "الظالم" نعاً للقرية ؛ لأنه صفة للأهل ، "الأهل" منسوب إلى القرية ، وهذا
القدر كافٍ في صحة الوصف ، كقولك : " مررتُ برجلٍ قائم أبوه " ، فالقيام للأب ، وقد جعلته وصفاً
للرجل ، وإنما كان هذا القدر كافياً في صحة الوصف ؛ لأن المقصود من الوصف التخصيص
والتمييز)^(٢) .

وجعل العكبري الألف واللام موصولة فقال : (الظالم أهلها " الألف واللام بمعنى التي، ولم
يؤنث اسم الفاعل، وإن كان نعاً للقرية في اللفظ ؛ لأنه قد عمل في الاسم الظاهر المذكر وهو "أهل"،
وكل اسم فاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له، فتذكيره وتأنينه على حسب الاسم الظاهر، الذي عمل
فيه)^(٣) .

ومثل ذلك الهمداني ، حيث أورد أن أل في " الظالم " موصولة ، وهو اسم فاعل عمل عمل
الفعل وانجر؛ لأنه صفة جرت على "القرية، وإن كانت في المعنى للأهل ، ولذلك ذكره وأشار إلى أنه
تجوز في الكلام أن يقال: " مررتُ بالقرية الصالحة أهلها " بالتأنيث؛ لأن "الأهل" يذكر ويؤنث ،
والصالحين أهلها بالجمع على لغة "أكلوني البراغيث" .^(٤)

الآية الثانية :

موضع الشاهد : (ذلكَ يومَ مجموعٌ له النَّاسُ) حيث جاء " يوم " منعوتاً ، و " مجموع " نعياً
سبباً ، وقد رفع اسماً ظاهراً، وهو " الناس " .

(١) تفسير الرازي : للرازي ١٠ : ٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) التبيين في إعراب القرآن : للعكبري ١ : ٣٧٣ .

(٤) التريدي في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ١ : ٧٦١ - ٧٦٢ .

قال النحاس : ("تلك يوم ابتداء وخير" مجموع " من نعته ، " الناس " اسم ما لم يسم فاعله ، ولهذا لم يقل : " مجموعون " ، ويجوز أن يكون " الناس " رفعاً بالابتداء ، و"مجموع له خبره ، ولم يقل : مجموعون ، لأن له يقوم مقام الفاعل) (١) .

قال ابن أبي العز الهمداني : ("ذلك مبتدأ .. ويوم خبره ، و"مجموع نعت لليوم ، و"الناس رفع باسم المفعول الذي هو "مجموع على طريق ما لم يسم فاعله ، كما يرفع بفعله إذا قلت : "يجمع له الناس" و" له " من صلة مجموع) (٢) .

الآية الثالثة :

موضع الشاهد " عَذِبَ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ " .

ووجه الاستشهاد أن " عذب " منعوت ، و" سائغ " نعت سببي ، و" شرابه " فاعل لـ " سائغ " (٣) .

الآية الرابعة :

قوله تعالى : " فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا " . قال الهمداني : (" الثمرات " نصب ، لأنه مفعول به لأخرجناه ، " مختلفا " نعت لثمرات ، ألوانها " رفع بأنه فاعل لقوله : " مختلفا " ، لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، كأنه قيل : " يختلف ألوانها ") (٤) .

الآية الخامسة :

قوله تعالى : " يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ " (٥) ، يلاحظ أن "زرعا منعوت ، و" مختلفا " نعت سببي ، و" ألوانه " فاعل النعت السببي .

تنبيه : أما قوله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ " (٦) .

قال ابن الأنباري : (الهاء في " ألوانه " تعود على موصوف محذوف وتقديره : " خلق مختلف ألوانه " ، فحذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، وهي في موضع رفع بالابتداء ، وما

(١) إعراب القرآن : لتخاض ٢ : ٣٠١ ، والمقصود باليوم يوم القيامة .

(٢) التوفيق في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ٢ : ٦٦٦ .

(٣) التوفيق في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ٤ : ٨٥ . والسائغ : السهل الانحدار لعنوبته ، فطر المرجع السابق والمفردات للزحاج الأصفهاني ص ٢٤٩ ، وقرئ " سبيغ " انظر المحاسب : لابن جني ٢ : ١٩٨ - ١٩٩ وهي قراءة عيسى الشنقي .

(٤) التوفيق في إعراب القرآن المجيد : للهمداني ٤ : ٨٨ .

(٥) تمفصير حفصه وصفرة وحفزة وغير ذلك . معاني القرآن وإعرابه : للزحاج ٤ : ٣٥٠ .

(٦) سورة طاهر ابن زهر ٢٨ هو المسمى أي كاختلاف الثمرات والحيال انظر : معاني القرآن إعرابه : للزحاج ٤ : ٢٦٩ ،

قبله من الجار والمجرور ، خبره ، و "ألوانه" ، مرفوع ؛ لأنه فاعل ؛ لأن اسم الفاعل جرى وصفاً على موصوف (١) .

وقال الهمداني : (لا بد من تقدير حذف موصوف) (٢) .

فأصل الآية " ومن الناس والنواب والأنعام خلق مختلف ألوانه " ، فالجار و المجرور خبر مقدم ، و "خلق مبتدأ مؤخر ، و "مختلف" نعت سببي ، و "ألوانه" : فاعله ، ففي أصل وضعها كانت مثالاً للنعت السببي .

لكن حين حذف "خلق" وهو المنعوت ، وأقيم النعت مقامه فصار مبتدأ ، لم تعد الآية الكريمة مثالاً على النعت السببي .

ولذلك لم نضعها ضمن تسلسل الشواهد القرآنية للنعت السببي .

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأثيري ٢ : ٢٨٨ وانظر مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب ٢ : ٥٩٤ .

(٢) التبريد للهمداني : ٤ : ٨٩ .

المبحث الثاني : النعت السببي في صحيح البخاري :

اكتفت الباحثة بصحيح البخاري من كتب الحديث ؛ لأنه يورد الحديث بلفظه ، وقد مسحت الباحثة بعون الله تعالى أجزاءه الثمانية ، فوجدت فيها حديثين فقط ، يصلحان للنعت السببي ، وهما :

الحديث الأول :

قال النبي صلى الله عليه وسلم : **بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ ، تَعَجَّبَهُ نَفْسُهُ مَرَّجَلٌ حَمَّتهُ ، إِذْ خَسَفَ اللَّهُ بِهِ ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ** ^(١) .

فـ " مرَّجَل " نعت لـ " رجل " ، ونصب مفعولاً به وهو " حمَّته " ، ويجوز أن تكون " مرَّجَل " حالاً من " يمشي " ، لكن ضبطها في الحديث جاء بالرفع ، فهذا يقوي أنها نعت سببي .

الحديث الثاني :

جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبُرْدَةٍ ، فَقَالَ سَهْلٌ لِلْقِسْمِ : **" أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ ؟ " فَقَالَ الْقَوْمُ : " هِيَ شَمْلَةٌ " ، فَقَالَ سَهْلٌ : هِيَ شَمْلَةٌ مَنْسُوجَةٌ فِيهَا حَاشِيَتُهَا** ، فقالت : يا رسول الله ، أَكُفُّوكَ هَذِهِ ؟ فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مُحْتَاجاً إِلَيْهَا ، فَلَبَسَهَا ، فَرَأَاهَا عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَحْسَنَ هَذِهِ ، فَأَكْسَيْنِيهَا ، فَقَالَ : نَعَمْ فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَامَهُ أَصْحَابُهُ ، فَقَالُوا : **" مَا أَحْسَنَتْ ، حِينَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَهَا... ثُمَّ سَأَلْتَهُ إِيَّاهَا ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يُسَالُ شَيْئاً فِيمَنْعُهُ ، فَقَالَ : " رَجَوْتُ بَرَكَتَهَا حِينَ لَبَسَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَعَلِّي أَكْفُنُ فِيهَا "** ^(٢) .

ويلاحظ أن المثال ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما هو من قول الصحابي .

و" منسوجة " نعت سببي لـ " شَمْلَةٌ " ، و" حاشيتها " لفظت في الحديث بالنصب ، فهي معمولة " لمنسوجة " ، مفعول به منصوب بالفتحة ، وعلى ذلك فتائب الفاعل هو الجار والمجرور على رأي الكوفيين ^(٣) .

(١) صحيح البخاري ٧ : ٣٤ كتاب اللباس باب **" مَنْ جَرْتُوهُ مِنَ الْخِيَلِ "** .

(٢) صحيح البخاري ٧ : ٨٢ كتاب الألبان باب **" حَسَنُ الْخَلْقِ وَالسَّخَاءِ وَمَا يَكْرَهُ مِنَ الْبَخْلِ "** .

(٣) تخليص الترهاد وتخليص الفوائد : لابن هشام ص ٤٩٧ ، ومعجم الهوامع : للسيوطي ١ : ١٦٢ ، وشرح التصريح للأزهري ١ : ٢٩١ والمعروف أن مذهب البصريين إذا اجتمع المفعول به والجار والمجرور اختير المفعول به للنباتة عن الفاعل ، وهذه الأختصاص أن مالك مذهب الكوفيين .

المبحث الثالث : النعت السببي في الشعر :

تتبعت الباحثة النعت السببي عند الشعراء الجاهليين ، فتصفححت دواوين أصحاب المعلقة : كأمريء القيس ، وطرفة بن العبد ، وليبد بن ربيعة ، والحارث بن حلزة اليشكري ، والنابعة الذبياني ، وزهير بن أبي سلمى ، وعنترة بن شداد ، وعمرو بن كلثوم ، وديوان الهذليين ، والمفضليات : للضببي ، وديوان رؤبة ، وديوان ذي الرمة ، وديوان العجاج ، وديوان الخنساء ، وديوان الحطيئة ، والأعشى .

كما مسحت الباحثة دواوين الإسلاميين : كحسان بن ثابت ، وكعب بن زهير ، وأسامة بن منقذ .

وقرأت الباحثة دواوين الشعراء الأمويين مثل : الفرزدق ، وجريز ، والأخطل ، وعمر ابن أبي ربيعة .

وقد لاحظت الباحثة أن النعت السببي قليل وروده في الشعر ، نادر المجيء في قصائد تلك الحقبة .

وقد وجدت الباحثة الشواهد القليلة الآتية :

١ - قول عنترة :

وَقَادَنِي إِلَى مَلِكٍ كَرِيمٍ رَفِيعَ قَدْرُهُ فِي الْعِزِّ رَاقِي (١) .

فيلاحظ هنا أن النعت السببي قوله : (مَلِكٌ كَرِيمٌ رَفِيعٌ قَدْرُهُ) ، فالمفعول " ملك " ، و " كريم " صفة أولى له ، و " رفيع " نعت سببي ، و " قدره " فاعل لـ " رفيع " .

٢ - قال النابغة الجعدي : (٢) .

وَلَا يَشْعُرُ الرَّمْحُ الْأَصْمُ كُعُوبَهُ بِزُرَّةٍ رَهْلٍ أَلْبَحِ الْمَتَطَلِّمِ (٣) .

(١) ديوان عنترة ص ٩٣ ، وهو من الوافر .

(٢) قنطر ديوانه ص ١١٥ وكتاب سيبويه ٢ : ٢٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه : لابن السمراني ٢ : ٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه :

للنحاس ص ١٩٩ ، واللسان - ظم وهو من الطويل .

(٣) كثرة العدد وكثرة المال ، والأصم : المصلب ، والكعوب : العقد الفاصلة بين قنايب الفتاة ، وإذا صلبت كعوبها صلب مائنها ، والألبخ : التكرير لثائه ، والمتظلم : الظالم ، يقال : ظلمت لرجل وتظلمته . ومعنى " وأنت تجير نفسي الدماء " : أي تجير الذين لنا عندهم دماء وثأر ، يقول هذا متوعداً أي من كان عزيزاً كثير العدد ، فالرمح لا يشعر بهم يخاطب بهذا عقيل بن خويلد ، وكان قد أجاز بني وائل بن معد بن مالك بن أعصر ، ولبنى جعدة عندهم دماء ، يقول : لرمح لا يشعر إذا طعن به بمن وقع ؟؟ فوقوعه بالرمح لكثير الأهل والمشيرة كوقوعه بغيره ، فيقال : إن عقيلاً لما سمع هذا من النابغة قال له : " لكن حامله يا أبا ليلى يشعر " .

قنطر : شرح أبيات سيبويه : لابن السمراني ص ٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه : للنحاس ص ١٩٩ ، وفي نعت اللسان ، و طهولاقي ١ : ٢٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه : للنحاس ص ١٩٩ : " الأعشى " ، " الألبخ " .

الشاهد فيه أنه أفرد " الأَصم " ، و " الكعوب " بعده رفع به ، ولم يقل : الصم " كقولك : " مررتُ برجلٍ كرامٍ أبَاؤُهُ " ، وهو مثال على النعت السببي ، ونلاحظ هنا أن " الكعوب " جمع ، ومع ذلك أفرد " الأَصم " ، والمنعوت هو " الرمح " ، والنعت " الأَصم " ، و " الكعوب " فاعل " الأَصم " ، ووجد فيه ضمير يعود على " الرمح " .

وقد أفرد " الأَصم " تشبيهاً له بما سلم جمعه من الصفات ، قال سيبويه : (واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو : حَسَنٌ وَجِسَانٌ ، فإن الأجود فيه أن تقول : " مررتُ برجلٍ جِسَانٍ قَوْمُهُ " ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلق ومنطلقين ، فالأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم ، فنقول : مررتُ برجلٍ منطلقٍ قَوْمُهُ) . وعلى هذا كان وجه الكلام أن يقول : الصم " .

٣ - قول الخنساء :

يَا عَيْنُ فَاذْبَحِي فَتًى مَحْضًا ضَرَائِبُهُ صَعْبًا مَرَاقِبُهُ سَهْلًا إِذَا رِيْدَا (١) .

فالمنعوت فتى ، والنعت السببي محضاً ، وصعباً نعت سببي ، ومراقبة فاعل لـ " صعباً " ، وضرائبه فاعل " محضاً " .

٤ - وقولها :

هَوَى الْفَتَى الْكَامِلُ الْحَامِي حَقِيقَتُهُ مَاؤَى الضَّرِيكَ إِذَا مَا جَاءَ مُتَابًا (٢) .

فالمنعوت " الفتى " ، و " الكامل " نعت حقيقي ، و " الحامي " نعت سببي ، و " حقيقته " فاعل لـ " الحامي " .

٥ - وقال الفرزدق : (٣) .

قَرْنَبِي يَحْكُ قَعَامِقَرٍ لَنِيمٍ مَائِرُهُ قَعْدَرٍ .

(١) ديوان الخنساء ص ١١ ، والبيت من البسيط .

(٢) المعصر السابق ص ٤٢ ، والبيت من البسيط .

(٣) انظر ديوانه ١ : ١٧٥ وكتاب سيبويه ٢ : ٤٤ ، وتحصيل عين الذهب ١ : ٢٣٨ ، وشرح أبيات سيبويه للخنساس ص ٢٠٠ ، والكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٣٠٦ ، والبيت من المتقارب . والقرنبي : دويبة تشبه الخنفساء طرية الأرجل ، جعل الفرزدق أبا جرير عطية كلقرنبي هجاء له ، والمقرف : اللثيم الأب ، والتعدد : القريب النسب من الجد الأكبر . فهو قصره القسب .

الشاهد فيه : حذف الهاء من " لينم " ؛ لأنه نعت سببي ، فحذف الهاء من (لئيمة) مع تأنيث فاعله ، وهو " ماثرة " ؛ لأنه مؤنث مجازي جمع " ماثرة " .

٦ - وقال الشاعر :

وَلَيْلٌ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا ^(١)
كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بَيُّوتًا حَصِينَةً مُسَوَّحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا ^(٢)

ويلاحظ أنه نعت بالاسمين ؛ لأنه صيرهما في معنى الصفة ، كأنه قال : مُسَوَّدة أعاليها مُخَضَّرة كُسُورُها ، كما قالوا : " مررتُ بِسَرْجٍ خَزَّ صَفَتُهُ ، نعت بالسَّجِّ ، وإن كان جوهرًا لما كان في معنى لَيْنٌ .

وقد رجَّح الصيمري ألا تكون نعتًا سببيًا بقوله : (ذهب بمسوح إلى "سود" ، وبساج إلى "كثيف" ، والأجود رفع "مسوح" و"ساج") ^(٣) . وعَلَّ ذلك بقوله : (لأنها أسماء غير مشتقة من الفعل) ^(٤) .

٧ - وروى الزبير بن بكار قال : (مرَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر رضي الله عنه برجل يقول في بعض أزقة مكة :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُحَوَّلُ رَحْلُهُ هَلَّا نَزَلْتَ بِأَلِ عَبْدِ الدَّارِ .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " يا أبا بكر هكذا قال الشاعر ؟

قال : لا يا رسول الله ، ولكنه قال :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُحَوَّلُ رَحْلُهُ هَلَّا سَأَلْتَ عَنْ آلِ عَبْدِ مَنَافٍ .

^(١) انبئان لمعمر بن ربعي وهما من الطويل فانظر : كتاب سيبويه ٢ : ٢٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه : لابن السرياني

٢ : ٩٣ ، والتبصرة والتذكرة : للصيمري ١ : ١٧٨ ، والكافية في النحو : لابن الحاجب ص ٢٠٦ ، واللسان - سوج ، وخزانة الألب : للبيدادي ٢ : ٢٩١ ، ومعجم شواهد العربية : عبد السلام هارون ١٦٠ .

^(٢) اللسان - سوج .

^(٣) التبصرة والتذكرة : للصيمري ١ : ١٧٨ .

^(٤) المصدر السابق .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" هكذا كنا نسمعها " (١) .

فالشاهد فيه قوله : " الرجل المَحُولُ رَحْلُهُ " ، " فالرجل " : منعوت ، و " المَحُول " :
 نعت سببي ، وقد نصب مفعولاً به وهو " رَحْلُهُ " .

١- لآلئ الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ص ١٧ ، وأثبت من الكتل .

الخاتمة :

بعد رحلة ممتعة في ثنايا الكتب وبطون الأسفار ، أسفر البحث عن نتائج جيدة ، وملحوظات قيمة ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - لم يرد النعت السببي في القرآن الكريم إلا في خمس آيات فقط وهي :

أ - قوله تعالى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) .

ب - قوله تعالى : (ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ) .

ج - قوله تعالى : (هَذَا عَذَبٌ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ) .

د - قوله تعالى : (فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا) .

هـ - قوله تعالى : (يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ) .

٢ - ورد النعت السببي في الشعر خلال عصور الاحتجاج في سبعة أبيات فقط ، وهي :

- قول عنتره :

وَقَادِنِي إِلَى مَلِكٍ كَرِيمٍ رَفِيعُ قَدْرُهُ فِي الْعِزِّ رَاقِي

- قول النابغة الجعدي :

وَلَا يَشْعُرُ الرَّمَحُ الْأَصَمُّ كَعُوبُهُ بِثُرُودِ رَهْطِ الْأَبْلَحِ الْمُنْتَظَمِ

- قول الخنساء :

هَوَى الْفَتَى الْكَامِلُ الْحَامِي حَقِيقَتَهُ مَا أَوَى الضَّرِيكَ إِذَا مَا جَاءَ مُنْتَابًا

- وقولها :

يَا عَيْنُ فَأَبْكِي فَتَى مَحْضًا ضَرَانِيَهُ صَغْبًا مَرَاقِبُهُ سَهْلًا إِذَا رِيدَا

- قول الشاعر الذي سمع الرسول عليه الصلاة والسلام وأبو بكر الصديق من ينشد شعره ،

وهو :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُكْوَلُ رَحْلُهُ هَلَّا سَأَلْتَ عَنِ آلِ عَبْدِ مَنْأَفِ

- قول الفرزدق :

قَرْنَيْيَ يَحْكُ قَفَا مَقْرِفٍ لَنَيْمٍ مَآثِرُهُ قَعْدُودٍ

- قول مضر بن ربيعي عن الليل :

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ يَبُوتًا حَصِينَةً
مَسُوحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورَهَا

٣ - الصحيح والمختار في الوصف المسند إلى السببي المثنى والمجموع هو الإفراد مطلقاً ، وهو رأي الجمهور . غير أنني أتفق مع سيبويه والجمهور في النعت الذي يجمع جمعاً سالماً بأنه يكون بالإفراد لا غير ، وذلك لوروده في القرآن الكريم ، وأتفق مع سيبويه في النعت الذي يجمع جمع تكسير ، بأنه يكون جمع تكسير حين يرفع جمعاً ؛ لأن في مذهبه صحة وسلامة ، وتأسافاً وتأسباً في الجانب الاستعمالي للغة ، وطريقة الأداء ، بالمشاكلة بين الجمعين .

أما في المثنى فأنتفق مع الجمهور و سيبويه القائلين بالإفراد ، وأختلف مع القائلين بالتثنية .

٤ - ترجح لي أن ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من تنظيره أو جعله النعت السببي من باب خفض على الجوار ، بعيد عن الصواب .

وذلك لأننا لو سلمنا بقوله في ناحية الجر ، فماذا سيقول في جانب الرفع والنصب في النعت السببي؟؟.

هل سيقول إنه مرفوع بالجوار ، أو منصوب به ؟ إن العرب لم تعرف في أساليبها وتراكيبها ولسانها وكلامها ولغاتها الرفع بالجوار أو النصب به .

كذلك لاحظت أن الخليل انفرد برأيه هذا ، فلم أجد من يؤيده أو يوافقه ، وهذا لا يقدر في مكانة الخليل أو قيمته ، فهو واضع أصول وأسس وقواعد النحو والصرف كليهما ^(١) .

كما أنه شيخ سيبويه ، ووحيد عصره ، وفريد دهره ، ولكن كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا الرسول صلى الله عليه وسلم .

٥ - يغلب على الظن أن ادعاء إبراهيم مصطفى أنه خالف النحاة في مبحث النعت السببي ، بما يشعر أنه صاحب هذه الفكرة ، ومن قال بها أول مرة، غير صحيح ؛ إذ سبقه إليها - كما رأينا - الخليل بن أحمد رحمه الله .

(١) انظر (الخليل بن أحمد وأراؤه النحوية من خلال كتاب سيبويه : نجاه حسن عبد الله نولي ، رسالة ماجستير) ، حيث أثبت فيها أن الخليل واضع علم النحو . (وأراء الخليل الصرفية وربطها بالقراءات القرآنية : نجاه حسن عبد الله نولي ، رسالة مكمّورة) . حيث أثبت فيها أنه واضع علم الصرف .

- ٦ - دعوة إبراهيم مصطفى لإلغاء مبحث النعت السببي ليست في مثل براءة الخليل حين أشار إلى ذلك ؛ وذلك لأنه سبق منه التهجّم بشدة على معظم أبواب النحو ، بدءاً بالمعرب والمبني ومروراً بالاشتغال والتنازع ، وإلغاء الضمائر في الصفات والأفعال ، وحروف الصلة والنعت السببي والمبتدأ والخبر ، وإلغاء نظرية العامل ، وجانب من الصرف ، وبعض المصطلحات ، وهو يسير في ذلك مع ابن مضاء ^(١) ود. شوقي ضيف ، ود. عبد المتعال الصعيدي ^(٢) .
- ٧ - أرى أن محاولة برجستراسر جعل النعت السببي من باب الجملة الإسنادية ، لا الوصفية أو من باب البذل ، تعسف مردود ، يضيق قواعد النحو ويختزلها ، وذلك برمّي أجزاء منها ، وتلفيق بعضها مع بعض .
- ٨ - يخشى أن تحتوى هذه الدعوات وأمثالها على رغبات مبطنة تهدف إلى النيل من علم النحو وهو الأداة التي تستقيم بها اللغة العربية ، لغة القرآن العظيم ، فإذا ما رُمي مبحث الاشتغال والتنازع ، وألغيت نظرية العامل ، كما يريد ابن مضاء ، وإذا رُفض النعت السببي وحركات الإعراب والبناء ، وأزيلت الضمائر ، وتخلّص من الإعراب التقليدي ، كما يطالب إبراهيم مصطفى ، ومنّ هذا حذوه ، فماذا يبقى من علم النحو ؟؟
- ولماذا علم النحو بالذات الذي هو لسان القرآن هو الذي يطلب منه الاختصار والاقتصار ؟ ولم يُرادُ بعثرته واختزاله ؟ إن كل علم فيه أصول وفروع ، وقلب وأطراف ، فلماذا لم نسمع أن علماً ما طُلب مسخه وخنقه ورُمي نصفه ؟
- ٩ - أرى أن يتصدى المخلصون للغة الضاد لكل دعوة تهدف إلى النيل والتقليل من علم النحو ، وإن ألبست هذه الدعوة ثوباً قشياً وشاحاً برّاقاً بالتيسير والتبسيط والتحسين والتجديد ... إلى آخر هذه المصطلحات الملونة .
- ١٠ - يكفي للدلالة على أهمية مبحث النعت السببي وروده في القرآن الكريم والحديث والشعر . وكذلك قول مكّي بن أبي طالب عنه : (لطيف المعنى) ^(٣) .

(١) الرد على النحاة : ابن مضاء ص ٦٩ ، ٧٩ ، وغيرهما .

(٢) هامش النصباح : للمطرزي ص ١٢ ، وفي نقد النحو العربي : د. صابر بكر أبو السعود ص ٥٥ .

(٣) شكر إعراب القرآن : ص ١٠٣ : ١٠٣ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ١ - آراء الخليل بن أحمد الصرفية وربطها بالقراءات القرآنية : نجاة حسن عبد الله نولي ، رسالة دكتوراه ، ١٤٠٨ .
- ٢ - إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ .
- ٣ - الإرشاد إلى علم الإعراب : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي ، المتوفى سنة ٦٩٥ ، تحقيق : د. عبد الله الحسيني البركاتي ، ود. محسن العميري ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤١٠ .
- ٤ - أسرار العربية : لابن الأنباري ، ط دمشق .
- ٥ - أسرار النحو : شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، المتوفى سنة ٩٤٠ ، تحقيق : د. أحمد حسن حامد ، دار الفكر ، عمان .
- ٦ - الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، المتوفى سنة ٣١٦ ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ج ٢ ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- ٧ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٦ .
- ٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لابن الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .
- ٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري ، المتوفى سنة ٧٦١ ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، ج ٣ ، بيروت ، ط ٦ .
- ١٠ - البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأنباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ .
- ١١ - تاج اللغة وصحاح العربية : للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤ .

- ١٢ - التبصرة والتذكرة : للصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٢
- ١٣ - التبيان في إعراب القرآن : للعكبري ، المتوفى سنة ٦١٦ ، تحقيق : علي البجاوي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ، ط القاهرة .
- ١٤ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : يوسف بن سليمان الأعمى الشنمري المتوفى سنة ٤٧٦ ، وهو مطبوع أسفل كتاب سيبويه ط بولاق ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٧ .
- ١٥ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ ، تحقيق : د. عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ .
- ١٦ - التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ، ١٤٠٢ .
- ١٧ - التعريفات : للشريف علي الجرجاني ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ .
- ١٨ - التفسير الكبير ، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب : للإمام محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري ، دار الفكر ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٣ .
- ١٩ - تليح الأبواب في عوامل الإعراب : لأبي بكر محمد الشنتريني ، المتوفى سنة ٥٤٩ ، تحقيق : د. معيض العوفي ، دار المندى ، ط ١ ، ١٤١٠ .
- ٢٠ - التهذيب الوسيط في النحو : لسابق الدين محمد بن يعيش الصنعاني ، تحقيق : د. فخر قدارة ، دار عمار ، بيروت ، عمان ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ .
- ٢١ - الجامع الصغير في النحو : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. أحمد الهرمبل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٠ .
- ٢٢ - الجمل في النحو : للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- ٢٣ - الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي ، المتوفى سنة ٣٤٠ ، تحقيق : د. علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، ط ٣ ، ١٤٠٧ .

- ٢٤ - حاشية الصبان على شرح الأسموني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- ٢٥ - الحدود في النحو : للعلامة أحمد الأبندي ، تحقيق : د. نجاة حسن عبد الله نولي ، الناشر : الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤١٣ .
- ٢٦ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي ، المتوفى سنة ١٠٩٣ ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٧ - الخصائص : لأبي الفتح ابن جنّي ، تحقيق : محمد النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٨ - الخليل بن أحمد وآرؤه النحوية من خلال كتاب سيبويه : نجاة حسن عبد الله نولي ، رسالة ماجستير ، ١٤٠٤ .
- ٢٩ - دلائل الإعجاز (في علم المعاني) : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٢ .
- ٣٠ - ديوان الخنساء ، دار الأندلس ، بيروت ، ط ٨ ، ١٤٠١ .
- ٣١ - ديوان عنتر بن شداد ، شرح د. يوسف عيد ، بيروت .
- ٣٢ - ديوان الفرزدق م ١ ، دار بيروت ، بيروت ، ١٤٠٤ .
- ٣٣ - ديوان النابغة الجعدي ، دار صادر ، بيروت .
- ٣٤ - الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢ ، تحقيق : د. محمد البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٩ .
- ٣٥ - شرح أبيات سيبويه : لأبي جعفر النحاس ، المتوفى سنة ٣٣٨ ، تحقيق : د. وهبة سالم ، مكتبة الشباب ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- ٣٦ - شرح أبيات سيبويه : لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي ، المتوفى سنة ٣٨٥ ، تحقيق : د. محمد الريح هاشم ، ج ٢ ، دار الفكر ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٤ .
- ٣٧ - شرح الأزهرية في علم العربية : خالد الأزهرى ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٤ .

- ٣٨ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .
- ٣٩ - شرح ألفية ابن مالك : لابن الناظم ، المتوفى سنة ٦٨٦ ، دار الجيل ، بيروت .
- ٤٠ - شرح النموذج في النحو : محمد بن عبد الغنى الأردبيلي ، المتوفى سنة ٦٤٧ ، تحقيق : د. حسن فرهود ، دار العلوم ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١١ .
- ٤١ - شرح التحفة الوردية : لزين الدين أبي حفص عمر بن مظهر بن الوردی ، المتوفى سنة ٧٤٩ ، تحقيق : د. عبد الله الشلال ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٩ .
- ٤٢ - شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهری ، دار الفكر ، بيروت .
- ٤٣ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لابن عقيل الهمداني المصري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ١٦ .
- ٤٤ - شرح الكافية الشافية : للعلامة جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجبائي ، تحقيق : د. عبد المنعم هريدي ، ج ٣ ، دار المأمون .
- ٤٥ - شرح اللوحة البدرية في علم العربية : لأبي حيان الأندلسي : تأليف عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. صلاح روائي ، ط ٢ .
- ٤٦ - شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، المتوفى ٦٤٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- ٤٧ - شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتخمين : لصدر الأفاضل القاسم بن الحسن الخوارزمي ، المتوفى سنة ٦١٧ ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ .
- ٤٨ - صحيح البخاري : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن برزبسه البخاري الجعفي ، المتوفى سنة ٢٥٦ ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، ١٩٧٩ .
- ٤٩ - الغرّة المخفية : لابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٩ ، في شرح الدرّة الألفية : لابن معط المتوفى سنة ٦٢٨ ، تحقيق حامد العبدلي ، ج ١ ، دار الأنبار ، بغداد ، الرمادي .
- ٥٠ - الفريد في إعراب القرآن المجيد : المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، تحقيق : د. محمد حسن النمر ، د. فؤاد مخيمر ، دار الثقافة ، قطر ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .

- ٥١ - في نقد النحو العربي : د. صابر أبو السعود ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ٥٢ - كتاب سيبويه : تحقيق : عبد السلام هارون ، ج ٢ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٣٩١ .
- ٥٣ - الكافية في النحو : لابن الجاجب النحوي المالكي ، المتوفى سنة ٦٤٦ ، شرحه : رضي الدين الاسترأبادي المتوفى سنة ٦٨٦ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥٤ - لباب الإعراب : لتاج الدين الاسفراييني المتوفى سنة ٦٨٤ ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ .
- ٥٥ - اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء العكبري ، المتوفى سنة ٦١٦ ، تحقيق : غازي طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دار الفكر ، دمشق .
- ٥٦ - لسان العرب : لابن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت .
- ٥٧ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الفتاح شلبي ج ٢ ، دار سزكين ، ١٤٠٦ هـ .
- ٥٨ - المساعد على تسهيل الفوائد : لبهاء الدين بن عقيل ، على كتاب التسهيل : لابن مالك ، تحقيق : د. محمد بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ .
- ٥٩ - المستوفى في النحو : لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن الحكم الفرخان ، تحقيق : د. محمد المختون ، ج ٢ ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٧ .
- ٦٠ - مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧ ، تحقيق : د. حاتم الضامن ج ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧ .
- ٦١ - المصباح : للمطرزي ، تحقيق : د. عبد الحميد طلب ، ط ١ ، مكتبة الشباب ، القاهرة .
- ٦٢ - المصطلح النحوي : عوض القوزي ، جامعة الرياض ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠١ .
- ٦٣ - معاني القرآن : للأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥ ، تحقيق : د. فانز فارس ، ج ١ ، ط ٢ ، ١٤٠١ .
- ٦٤ - معاني القرآن وإعراجه : للزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ .
- ٦٥ - معجم شواذ العربية : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٢ .

- ٦٦ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب .
- ٦٧ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام الأنصاري دار الفكر ، بيروت .
- ٦٨ - مفتاح الإعراب : محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي ، المتوفى سنة ٦٧٣ ، تحقيق : د. محمد عامر حسن ، مكتبة الإيمان ، القاهرة .
- ٦٩ - المفردات في غريب القرآن : للراغب الأصفهاني ، المتوفى سنة ٥٠٢ ، تحقيق : محمد كيلاني ، دار الباز ، مكة ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٧٠ - المفردات في غريب القرآن : للراغب الأصفهاني ، المتوفى سنة ٥٠٢ ، تحقيق : د. محمد الكيلاني ، دار الباز ، مكة ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٧١ - المقتضب : محمد بن يزيد الثعالبي ، المعروف بالمبرد ، المتوفى سنة ٢٨٥ ، تحقيق : محمد عضيمة ، القاهرة ، ١٣٨٨ .
- ٧٢ - المقدمة الجزولية : لأبي موسى عيسى الجزولي المتوفى سنة ٦٠٧ ، تحقيق : د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مراجعة : د. حامد نيل ، و د. فتحي جمعة ، ط ١ ، القاهرة ، ١٤٠٨ .
- ٧٣ - المقرب : لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩ ، تحقيق : أحمد الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ج ١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٩١ .
- ٧٤ - الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب : لمحمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي ، تحقيق : د. محمد العميري ، دار التراث ، مكة ، ط ١ ، ١٤٠٨ .
- ٧٥ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع : للسيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ ، دار المعرفة ، بيروت .